

المناهج المعرفية في قراءة القضية المهدوية

<"xml encoding="UTF-8?>



تعد قضية الإمام المهدي عليه السلام من أهم القضايا التي شغلت الباحث الإسلامي ذلك لأن البحث في هذه القضية تشعب إلى قراءات عدّة ولعل هذه التشعبات سببها عدم وضوح المناهج والمعايير البحثية في هذا الشأن. والمقال يوضح طرق البحث والمنهج العلمي في القضية المهدوية.

وتعد قضية الإمام المهدي عليه السلام من أهم القضايا التي شغلت الباحث الإسلامي ذلك لأن البحث في هذه القضية تشعب إلى قراءات عدّة ولعل هذه التشعبات سببها عدم وضوح المناهج والمعايير البحثية في هذا الشأن.

والمقال يوضح طرق البحث والمنهج العلمي في القضية المهدوية. انه ما من علم إلا وله معايير معرفية ومناهج فكرية وليس هناك معيار معرفي واحد في جميع الفنون. ولا تنفصم الخصومة إلا على وفق المعيار والملاك المعرفي.

ومن هنا يمكن تقسيم الفنون على وفق المعايير. فالمعيار للعلوم الإنسانية غير المعيار للعلوم التجريبية، وغير المعيار للعلوم السمعية والنقلية والعقلية. وكذلك التحقيق وتحديد الموقف في آليته التنفيذية فالعلم اللساني لابد له من التحقيق في بحث الصدوري والدلالي والجهتي.

وهل له معارض وكيف يمكن فك التعارض وما الغاية من العلم؟ وموسوعة الإمام المهدي هي منظومة فكرية تتکئ على الرواية من الزاوية العقائدية، وعلى السجل التاريخي وعلى المنهج الاستقرائي، وعلى مباني عقائدية مسبقة. وسنذكر فيما يلي نموذجين:

١ـ المنهج الروائي: وتحليل القارئ إلى دراسة الباحث ثامر العميدی (دفاع عن الكافي)، ومن أهم الأمور التي تعرض إليها تحليل فكرة الإعتقاد بالمهدي، ومناقشة ابن خلدون ونقله أكثر من ثمان وخمسين شهادة وتصريح بصحة أحاديث المهدي وتواترها، ثم مناقشته لمن أنكر الولادة، وابرازه لأدلة واعترافات من أهل السنة بدءاً من القرن الرابع الهجري وحتى قرتنا الحالي بولاده الإمام المهدي، ومناقشته لفريدة السرداب، والى دراسة عبد المحسن

العبداد (عقيدة أهل السنة والأثر في المهدى المنتظر) مجلة الجامعة الإسلامية العدد الثالث السنة الأولى.

٢ - المنهج العقلي: (منهج السيد محمد باقر الصدر قدس سره) ولم يعتمد المؤلف تتبع القضية في كتب التفسير والرواية أو المناقشة في الأسانيد، وإنما سلك مسلكاً آخر فبدأ بطرح الاستفسارات والإشكالات مما قيل ويقال، ثم بدأ بالمناقشة بالدليل العقلي وإليك معالم الدليل:

أ - إعطاء تصوّر لفكرة المهدى في التراث الديني والإنساني والإسلامي، وليس مجرد فكرة وأمل يداعب الشعور حتى يتخلص من التوتر النفسي، وإنما المهدى إنسان معين حي يعيش مع الناس ويشاركهم همومهم وآلامهم ويترقب منهم اليوم الموعود.

ب - ثم يثير إثارات مصراحة وجيهة، مقدرة أو مضمرة لمشكلة العمر وكيف ينزل مع القوانين الطبيعية التي تتحتم مروره بمرحلة الشيخوخة والهرم، ومهد للجواب من بيان أنواع الإمكان من العملي والعلمي والمنطقي أو الفلسفى، ثم يقول ماذا لو افترضنا أن قانون الشيخوخة قانون صارم واطالة العمر خلاف القوانين الطبيعية التي دلنا عليها الإستقراء؟ وجوابه حينئذ يكون المقام من قبيل المعجزة وهي بمفهومها الديني أصبحت في ضوء المنطق العلمي الحديث مفهومة بدرجة أكبر مما كانت عليه. وبالرغم من هذين المنهجين فقد أثيرت بعض الشبهات الناشئة من عدم استيعاب القضية المهدوية استيعاباً حقيقياً على مستوى المنهجين الروائي والعقلي، ولعلنا نستقرئ بعض من آثار هذه الشبهات من المستشرقين وغيرهم وما أوردوه من شبهات، وفي طليعتهؤلاء:

- من المستشرقين (كولدفرير، فلهاوزن، فإن فلوتن، مكدونالد، برنارد لويس، مونتغمرى وان، ما سينون).

٢ - من الإسلاميين: ابن خلدون، والقصيمي وغيرهم من المشوشين كإحسان الهي ظهير، والبنداري وأحمد أمين، والشبهات لا تختلف عما طرحته الخصوم من قبلهم الذين هم عن العلم بعيدون وبمعرفة علم الحديث روایة ودرایة ناؤون (راجع نقد الحديث بين الإجتهاد والتقليل للسيد محمد رضا الجلاي المنشور في مجلةتراثنا العدد ٢٢ و ٢٣).

أما الشبهات التي أثارها هؤلاء:

١ - إن الشيعة وقعوا في اضطراب بعد وفاة العسكري وتفرقوا إلى أربع عشرة فرقة في مسألة الإمام بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام ولو كان أمر الإمام المهدى واضحاً لما جاز الإختلاف فيه.

٢ - الروايات التي تتحدث عن هوية الإمام ضعيفة وموضعية، سواء ما يتعلق باسم أمه أم بتاريخ ولادته، أم بما لابس ولادته أم بغيته وسفرائه.

الجواب:

ورداً على هذه الإشكالات أن وجود الغموض في تحديد هوية الإمام لو صح كما صوره الخصم وضخمها، لكنه دليل عليهم لا لهم.

إذ عدم تحديد الهوية والإصرار على بقاء الأمر سراً دليلاً على وجود الإمام والخوف عليه من الأعداء لا على عدم وجوده، فالآئمة عليهم السلام كما وردت الروايات (غيبة النعماني ١٢٥، الغيبة الكبرى السيد محمد الصدر قدس سره) لم يريدوا الكشف عن التفاصيل وقولهم بضعف الروايات واختلافها مردود بالروايات المتواترة عن الشيعة والسنة. ومن العجب ما قيل أن وجود الاختلاف والتفرق يكون سبباً إلى نفي أصل فكرة الإمام الذي يستلزم أن تنكر الإسلام، بل من أهل السنة من اعترفو بأن الإمام الموعود هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام وأنه باقٍ إلى الآن ومنهم:

١ - محمد بن طلحة الشافعي (مطالب المسؤول الباب الثاني عشر).

٢ - محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (البيان في أخبار صاحب الزمان الباب الأخير).

٣ - علي بن محمد المشهور بابن الصباغ المالكي (الفصول المهمة الفصل الثاني عشر).

٤ - سبط بن الجوزي (تذكرة الخواص في الفصل المعقود للإمام المهدي عليه السلام).

٥ - عبد الوهاب الشعرياني (اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر).

٦ - محي الدين بن عربي (الفتوحات المكية الباب السادس والستين وثلاثمائة).

٧ - صلاح الدين الصفدي (شرح الدائرة).

٨ - محمد بن علي بن طولون (الأئمة الإثنان عشر).

وغير هؤلاء، وكيفما كان فقد نجم في القرون الماضية وفي قرتنا الحالي من أنكر وشكك فيه إما تأثراً بمناهج مادية، أو بسبب عصبية مذهبية، أو لجهل ما أودع في الصحاح والمسانيد والسنن من مئات الروايات، أو عدم الإيمان بالغيب أو لأجل الإساءة ونحو ذلك.